الفدرالية: دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني

أ.د. ابتسام محمد عبد العامري(*)

المقدمة

نال موضوع الفيدرالية في السنوات الاخيرة اهتمام العديد من المختصين والدول التي تعاني من مشاكل حقيقية سببت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما جعلها تفكر بتبني الفيدرالية كنظام للحكم من اجل دعم استقرارها وتحقيق تنميتها وتجاوز مشكلاتها والاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي سبقتها في هذا المجال من اجل ترسيخ النظام الفيدرالي على أسس وقواعد سليمة .

ان تطبيق النظام الفيدرالي في اي دولة يستلزم الاعتراف بالتنوع الموجود في داخل الدولة سواء كان تنوع قومي او ديني او مناطقي او اقليمي ، مع وضع السياسات الملائمة لأدارة هذا التنوع التي تتضمن العدالة والمساواة في الاجراءات والسياسات وتوزيع الموارد وغيرها ، والتكيف والتلاءم مع الظروف المتغيرة التي تتعرض لها او تواجهها الانظمة الفيدرالية ، وبناء مؤسسات راسخة وقوية على مستوى المركز والأقاليم مع وجود آليات تحكم هذه العلاقة وتنظمها لكي يحافظ النظام الفيدرالي على وحدته وتماسكه ولا يتعرض الى التصدع والتفكك عند حدوث اي أزمة له .

تنطلق فرضية هذا البحث من ان الفيدرالية اصبحث شكلا للحكم اكتسب مقبولية كبيرة لدى العديد من الدول مع اضافة خصائص جديدة له تنبع من تجربة الحكم في الدول التي تطبقه وتنسجم مع ظروفها وامكانياتها الداخلية بحيث انها تكتسب خصوصية معينة تجعلها مختلفة نوعا ما في تطبيقها للفيدرالية عن النماذج التي استقت تجربتها منها ، وهذا ما سيناقشه هذا البحث المقسم على اربعة نقاط هي كالآتي :

اولا : مفهوم الفيدرالية والمفاهيم المقاربة لها.

ثانيا: خصائص الفيدرالية .

ثالثا : شروط الفيدرالية .

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

Ibtisam Yass@gmail.com

رابعا : اسباب تبني الفيدرالية .

اولا : مفهوم الفيدرالية والمفاهيم المقاربة له.

الفيدرالية هي مصطلح لاتيني يعني اتفاق او معاهدة وفي قاموس لويس لاتيني تعرف الفيدرالية بأنها (عصبة او اتفاق بين طرفين او اكثر) .

دارت لسنوات طويلة حول نقاشات محتدمة حول تعريف الفدرالية وتمييزها عن غيرها من المصطلحات ، بحيث ان البعض شكك في وجود في امكانية وجود اتفاق حول مفهوم الفيدرالية ، وهو في الوقت ذاته يتسم بالغموض وعدم الوضوح لا سيما من الناحيتين السياسية والدستورية [1]، وهذا يعود إلى إن هذا المفهوم مرتبط بالنظام السياسي و السلطة و الديمقراطية و التمثيل السياسي و تقرير المصير ، لذلك دائما ما يكون معرضا لسوء الفهم والتطبيق ، والذي يزيد على هذا الغموض إن الفيدرالية كما ذهب اليها (ديفيد بودنهايمر) بل هي عملية دينامية متحركة بصورة متواصلة و تلقائية ,ان الفيدرالية لا تكون بالضرورة على نمط واحد بحيث لاتتبدل بمرور الزمن و بتغيير المكان ,ولكنها تخضع للتطور و التجدد المستمر بما يتناسب مع ظروف المكان و الزمان ومقتضيات التطور الاقتصادى و الاجتماعي و السياسى و التكنولوجى القائمة في البلدان التي نشأ فيها .

يعرف الدكتور عصام سليمان الفيدرالية بأنها " بأنها شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي فهي تنظيم دستوري اداري " [2].

ويرى الفقيه (وير) ان الفيدرالية « هي طريقة لفصل السلطات بحيث تتساوى فيه السلطات المركزية مع الحكومات المحلية كل في مجالها حيث تتنازل فيه كل من الدول الداخلة في الاتحاد عن سيادتها الخارجية وعن بعض من سيادتها الداخلية الى هيئة او حكومة مركزية ينشأها دستور الاتحاد ويحدد صلاحيتها « ، ويعرفها (دافيد ماك داي) بأنها « مبدأ تقسيم السلطات بين المركز والاقليم ، كما انها تمثل هوية المواطنين في كلا المستويين « .

اما الفقيه (دايسي) فيعرف الفيدرالية بأنها (التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة الوطنية والمحافظة على حقوق الولايات) .

وينظر الدكتور (عبد العزيز ابراهيم شيحا) الى الفيدرالية بأنها « اتحاد فيدرالي يبدأ عادة من خلال انصهار الدول الداخلة فيه وأندماجها في دولة واحدة بحيث تفقد الدول الاعضاء شخصيتها الدولية وتصبح هذه الدول بعد قيام الاتحاد دويلات او ولايات ، وتنشأ فيه شخصية دولية جديدة هي شخصية الاتحاد التي تتمتع وحدها بكافة مظاهر السيادة الخارجية وبجزء من السيادة الداخلية بكل ولاية ، وتخضع الدولة بأجمعها لرئيس واحد وهو رئيس الدولة الاتحادية « [3].

والفيدرالية هي أساسا مصطلح معياري وليس وصفي ويشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم ، ويقوم هذا المصطلح على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها ، إن جوهر الفدرالية كمصطلح معياري

وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجما هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد [٤].

بهذا المعنى فأن الفيدرالية آلية دستورية لتوزيع السلطة بين مختلف مستويات الحكمً بحيث تتمتع الوحدات الاتحادية بحكم ذاتي حقيقي ومضمون دستوريا في مجالات سياسية معينة، وتشارك في السلطة وفق قواعد متفق عليها في مجالات سياسية أخرى ، وهكذا تجمع الفيدرالية بني حكم ذاتي جزئي وحكم مشترك جزئي[٥]. هناك فرق واختلاف بين الفيدرالية والاتحاد الفيدرالي والنظام السياسي الفيدرالية ، واذا كنا تناولنا معنى الفيدرالية آنفا فأن المصطلحان الآخران هما مصطلحات وصفية تنطبق على اشكال معينة من النظم السياسية ، فالنظام السياسي الفيدرالي يشير الى فئة عريضة من الانظمة السياسية ذات مستويين او اكثر من الحكم ، تضم عناصر مشتركة من الحكم المشترك من خلال المؤسسات المشتركة والحكم الذاتي الاقليمي للحكومات في الوحدات المكونة للحكومة الفيدرالية [٦] .

اما الاتحاد الفيدرالي فهو اتحاد قانون دستوري وينشأ استنادا الى عمل قانوني داخلي سنده الوثيقة الدستورية الاتحادية ، اذ تخضع الولايات المكونة له لأحكام الدستور الذي ينظم العلاقة بينها وبين سلطة الاتحاد ويحدد اختصاصات كل منها ، وينشأ هذا الاتحاد بطريقتين ، الاولى : اتفاق عدة دول او ولايات مستقلة على انشاء اتحاد مركزي مثل الولايات المتحدة وسويسرا والمانيا وكندا[٧].

بموجب هذه الطريقة تنشأ الدولة الفيدرالية بانضمام اختياري بين دول مستقلة إلى بعضها ،واغلب الدول الفيدرالية نشأت بموجب هذه الطريقة و السبب في ذلك قد يعود الى الوحدة القومية القائمة على أساس وحدة اللغة و التاريخ ، أو أن بينهما مصالح مشتركة ، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دفاعية ، كما ان اختيار النظام الفيدرالي في هذه الحالة يعود إلى أن التنظيم الفيدرالي يسمح لكل ولاية (دولة) بالمحافظة على قدر من استقلاليتها الذاتية مع الاشتراك في سلطات الدولة الجديدة مع ذلك قد لا يكون انضمام الدول المستقلة و تكوين الدولة الفيدرالية بإرادتها و ذلك عندما تكون وراء إقامة الدولة الجديدة ، قوة دولية أو استعمارية و تدفع هذه الدول لإنشاء فيدرالية فيما بينهما و ذلك حفاظا على مصالحها.

الثانية : قد تنشأ الدولة الفيدرالية من تفكك دولة كبيرة بسيطة يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية كاختلاف اللغة، العادات، الثقافات والموارد والثروات، فيعمل شعبها على المطالبة باستقلال تام عن سيطرة الحكومة المركزية وتقرير مصيرها دون تدخل من الآخرين ثم تقوم الدولة المعنية بتحويل شكلها من دولة بسيطة وموحدة إلى دولة مركبة فيدرالية عن طريق تقسيم البلاد إلى ولايات أو أقاليم وتبني النظام الفيدرالي،أمثلة الدول التي نشأت بهذه الطريقة (الاتحاد السوفيتي السابق - الهند –البرازيل – الارجنتين-[٨].

يكاد يتفق فقهاء القانون العام على ان الدولة الفيدرالية تنشأ بطريقتين لا بان الدولة الفيدرالية يمكن أن تقوم بأسلوب دمج بين طريقتين (الانضمام و التفكك) معا، ويستند في ذلك إلى كيفية نشأة كل من الدولتين الفيدراليتين الهند و كندا و يقول بان «النمط

الثالث هو مزيج بين المسارين (الانضمام و التفكك) وتعتبر كندا و الهند المثالين الرئيسين على هذا النمط ،فقد تضمنت عملية تكوين الفيدرالية الكندية التنازل عن السلطة المركزية فيما كان سابقا مقاطعة واحدة منفردة ،هي مقاطعة كندا لتكوين مقاطعتين جديدتين (اونتاريو و كيوبك) وإضافة مستعمرتين كانتا منفصلتين سابقا (نيوبرونزويك و نوفا سكوشا) باعتبارهما مقاطعتين في الفيدرالية الجديدة. كما ان الاتحاد الهندي الذي كان اما الاتحاد الهندي الذي تأسس عن طريق دستور ١٩٥٠ فقد تنازل عن السلطة لولايات كانت في السابق مقاطعات فضلا عن ضم ولايات كانت منفصلة سابقا ويحكمها امراء الى الدولة الفيدرالية الجديدة [٩] .

وتختلف الفيدرالية عن اللامركزية ، ففي الدول التي تتبنى نظام اللامركزية ، تمتلك الوحدات الفرعية على المستوى المحلي او الاقليمي صلاحيات سياسية وادارية و/ او مالية(حكم ذاتي) لكنها على عكس النظام الفيدرالي لا تكون عادة ممثلة في الوحدات المركزية ، النظام اللامركزي يمكنه لكن ليس بالضرورة ان يتم ترسيخه او النص عليه في الدستور.

اما بالنسبة للحكم الذاتي للخاص كما هو هو موجود في منطقة آلاند في فنلندا وميندناو في الفلبين وآتشيه في اندونيسيا فأن يعد من اشكال اللامركزية غير المتماثلة اذ بموجبها يتم نقل الصلاحيات الى منطقة محددة واحدة(حكم ذاتي) وهي عكس الدول الفيدرالية لا تتمتع بتمثيل خاص لدى السلطة المركزية وليس من الضروري ترسيخ وضعيتها في الدستور .

اما الكونفيدرالية فهي اتحاد بين مجموعة من الدول ، اذ تقوم فيها الدول الاعضاء بنقل بعض صلاحياتها الى الى مؤسسة واحدة او العديد من المؤسسات المشتركة ، ويتطلب تغيير هذا التنظيم واتخاذ القرارات داخل المؤسسات المشتركة توفر اجماع الآراء ، مما يجعل النظام الكونفدرالي تنظيما جامدا وغير مرن [١٠] .

واذا كانت الفيدرالية قد ساعدت دولا في تسوية نزاعاتها او حتى تحسين حوكمتها، فأنها فاقمت الخلافات الموجودة في دول اخرى مما ادى أحيانا الى تعميق نزاعاتها أو فشل الدولة ، وبما ان الفيدرالية شكل معقد من اشكال الحكم فأن التزامها الشديد بالقانون سيكون أمرا مكلفا ويعيق وضع السياسات وتطبيقها عل نحو متسق [١١].

ثانيا: خصائص الفيدرالية : للفيدرالية سمات وخصائص ابرزها :

١- الدستور الفيدرالي الموحد :

لتوثيق عرى العلاقات بين مكونات الدولة الفيدرالية وضمان عدم تفككها ، يلزم اصدار دستور يوحد الدولة وينسق العلاقات بين اعضاء الدولة الاتحادية ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم بحيث يكون هذا الدستور مرجعا لكل الامور السياسية والادارية والقانونية والقضائية في الدولة الاتحادية اي يكون القانون الاسمى في البلاد ، بحيث لا يمكن خرقه من جانب اي طرف من اطراف الدولة الفيدرالية ، ولذا لا يجب ان تكون قوانين ودساتير الاقاليم مغايرة للدستور الفيدرالي كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية ، بل يجب ان تكون قوانين ودساتير الاقاليم والولايات الداخلة في الاتحاد متسقة مع طبيعة ونصوص دستور الدولة

الفيدرالية وان لا تخالفها والا تعد تلك القوانين باطلة ، يفهم من هذا ان الدولة الفيدرالية لا تنشأ بناءا على عقد او اتفاق او ميثاق بين دول وانما بناءا على دستور موحد الذي يمكن ان ينظر اليه على انه عقد موقع بين الدول والمكونات المؤسسة للفيدرالية ، وعادة ما يتم تحرير الدستور وتعديله بناءا على توافق الجميع من خلال تشكيل هيئة عليا مشتركة بين اعضاء الدولة المكونة للدولة الفيدرالية [١٢] ، كما يتعين تعاون كلا من السلطات الفيدرالية والمحلية تعاونا وثيقا لأجراء التعديل ، والامتناع عن استخدام اسلوب الاكراه والامر في انتزاع اختصاصات من اقاليم ووحدات الدولة الفيدرالية واعتماد اسلوب الرضا والتفاوض بديلا عنه .

وعلى الرغم من ان العلاقة بين الاطراف المحلية والحكومة الفيدرالية تعتمد الدستور الفيدرالي ، وتتميز بخصائص معينة تنعكس على تنظيم الدولة الدستوري الا انها علاقاتها تتسم بالتعقيد وينجم عنها المزيد من المشاكل الدقيقة بسبب تداخل الاختصاص بين الطرفين، لهذا فأن هذا الدستور ينظم العلاقات بحيث يضمن لكل اقليم او ولاية تمثيلا على مستوى الدولة الفيدرالية وانشاء هيئات لحل المشاكل بين الوحدات الداخلية وبينها وبين الحكومة المركزية[١٣] .

بناء على الترتيبات التي ينظمها الدستور الفيدرالي هنالك فصل للسلطات في النظام الفيدرالي بين الدولة الفيدرالية والاقاليم او الولايات الفيدرالية لذا فأن هناك اربع قواعد تحكم تسيير الدولة الفيدرالية هي كالاتي :

أ- مبدأ الفصل: اذ يفصل الدستور الفيدرالي بين اختصاصات الدولة الفيدرالية والاختصاصات التي تعود للأقاليم الأعضاء في الفيدرالية بناء على معيار سهل هو التمييز بين ما إذا كانت المصلحة عامة للدولة الفيدرالية أو مصلحة محلية ومحدودة ضمن نطاق الحدود الجغرافية لأقليم الدولة الفيدرالية .

ب- مبدأ الاستقلالية: يتمتع كل مستوى حكومي فيدرالي بالسيادة والاستقلال فلا وجود لأي مراقبة او سلطة تسلسلية ايا كان نوعها مفروضة من طرف الدولة الفيدرالية على الاطراف الاعضاء في الدولة الفيدرالية .

ج- مبدأ المشاركة: تمثل الاقاليم الاعضاء في الدولة الفيدرالية بحكم القانون والمشاركة في اتخاذ القرارات ذات الطابع الفيدرالي [١٤].

٢- ثنائية السلطة التشريعية :

تضم الدول الفيدرالية مجلسان ، احدهما للنواب بأعتبارهم ممثلين للأمة ، ويتم انتخاب اعضاءه بالاقتراع المباشر، ومجلس فيدرالي يمثل الوحدات ويتكون من عدد من الاعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل الوحدات الفيدرالية [١٥].

يضمن نظام المجلسان فاعلية للنظام الفيدرالي ، ويتوافق مع طبيعة التكوين القانوني والتكوين السياسي للدولة الاتحادية ، ويكون هناك تمثيل متساوي عدديا في المجلس الفيدرالي لكل الوحدات في الدولة الاتحادية بغض النظر عن سكانها ، اما مجلس النواب فأنه يمثل ابناء البلاد عموما ويكون عدد اعضاءه حسب نسبة عدد السكان ، فمثلا يتكون الكونغرس الامريكي الذي يعد البرلمان الاتحادي من مجلسين هما : مجلس الشيوخ ويتكون من ١٠٠ عضو بواقع عضوين لكل ولاية من الولايات الداخلة في

الاتحاد الامريكي بغض النظر عن عدد السكان وحجمهم علـى ان يكون لكل ولاية صوتين في المجلـس ، فمثلا تتمثل ولايـة رود ايلاند وهي اصغر الولايات الامريكية مساحة لها بعضوين في مجلس الشيوخ حالها حال ولاية الاسكا التي تعد اكبر الولايات مساحة .

ويعد مجلس النواب المجلس الثاني في الولايات المتحدة والذي يتم انتخاب اعضاءه مباشرة من قبل الشـعب على اساس النسـبة العددية لسكان الولايات ، لذا يكـون عدد النواب الذين يمثلون كل ولاية متفاوتا وفقا لعدد سكانها .

تختلف الـدول الفيدرالية فيما بينهـا فيما ينعلق بتشـكيل المجلسـين ، ففي كندا مثلا يتم اختيار اعضـاء مجلـس الولايات عن طريـق التعيين ولمدى الحياة ، اما الدسـاتير التـي تأخذ بنظام الانتخاب لأختيار اعضاء مجلس الولايات فهي تختلـف مـن دولة الـى اخـرى ، فبعضها يتبع اسـلوب الانتخاب المباشر عن طريق الاقتراع العـام كمـا هو الحـال فـي الولايـات المتحدة واسـتراليا ، وبعضهـا الاخر يتـم انتخابهم من بين المجالس التشـريعية للولايات مثل فنزويلا ، اما فـي المانيا فالوضع يختلف قليلا اذ يتكون المجلـس الاعلى مـن اعضاء يمثلـون حكومة الولايات اذ يمثل كل ولاية عدد من الوزراء[١٦] .

٣- المحكمة الفيدرالية العليا :

يسـتدعي الحفاظ على دولة القانـون في الدولة الفيدراليـة وضمـان سـمو وعلويـة الدسـتور الفيدرالـي وصيانته من الانحرافات السـلطوية وجود سلطة قضائية اتحادية مهمتها تنظيم رقابة دستورية على القوانين الاقليمية والاتحادية من خـلال المحكمة الدسـتورية العليـا ، والتي لها الصلاحيات الكاملة في تفسير الدستور الفيدرالي خاصـة تفسـير القواعـد الدسـتورية المتعلقـة بتوزيع الاختصاصات والصلاحيات الدستورية ما بيـن الاقاليم والحكومـة المركزية الاتحادية والذي يعد من المسـائل الشـائكة التي كثيرا ما تـؤدي الـى النزاعات والاختلافـات في الدولة الاتحادية بسبب الاختلاف في تفسير النصوص الدسـتورية وتكون المحكمة الدستورية المرجع الاعلى لحل النزاعات على اختلاف انواعها ما بين الحكومـة الاتحادية والحكومـات الاقليمية شريطة ان يكون لتلك النزاعات طابع دستوري وتدخـل ضمن اطار قواعد القانون الدسـتوري التي تسـتوجب تنظيما دستوريا لسلطة قضائية تكون احدى مهامها حـل الخلافات والنزاعات الناشئة ما بين الحكومة الاتحادية والاقاليم .

يتـم توزيع الاختصاصات الفعليـة بين الهيئات الفيدراليـة المتعددة وهيئـات الولايات المتعددة وفق نصوص دستورية صريحة لتحقيق التعاون والانسـجام بين الاطراف المعنية ، واذا ما كان هناك اختـلاف وتضارب في الاراء والمصالح فـأن احتمالية حدوث نزاعات واختلافات كبيرة بين افراد ينتسبون الى ولايات مختلفة ، وبما ان النزاعات بين تلـك الاطراف والافراد لا يمكن اعتبارها محلية او شـخصية ، انشـأت المحاكم الدسـتورية الاتحاديـة لتكون المرجـع الاعلى والاسمى لحل جميع هذه النزاعات [١٧].

ثالثا : شروط الفيدرالية :

يجـب ان تتوافر شـروط عـدة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي هي كالآتي :

١- قيـام الفاعليـن السياسـيين بمنـح الوحدات

الفيدرالية سلطات فعلية بحيث تتمكن كل وحدة من تحديد مصيرها.

٢- قبول مشاركة الوحدات الفيدرالية في صنع القرار على المستوى المركزي بحيث يمكن لها من تحديد المصير المشترك للدولة .

٣-موافقة الجميع على دعم واضفاء الشرعية ، اذ تتطلب الفيدرالية منح الثقة والتسامح تجاه الاخرين ، ومستوى معين من الولاء للدولة .

٤- احترام سيادة القانون .[١٨]

٥- ضرورة وجود مجموعات او مناطق تطالب بحصة من الحكم ، وفي حالة وجود اتفاق اساسي لتحديد حدا ادنى لا يقل عن اربعة وحدات فيدرالية لا تشمل اي منها الغالبية العظمى من اجمالي السكان .

٦- الرغبة في الحفاظ على التنوع ووجود مصالح مشتركة والرغبة في التوصية .

٧- اذا كانت هناك امكانات متاحة ومتوافرة كافية للاستخدام الفعال لسلطات كل منها .

٨- اذا كانت هناك موارد مالية وخبرات لبناء مؤسسات فيدرالية جديدة [١٩].

رابعا : اسباب تبني الفيدرالية .

هناك اسباب عدة تدعو الدول الى اختيار الفيدرالية كشكل للحكم ابرزها :

١- تعزيز السلام ومنع الحروب بطرق عدة ، ويمكن للدول ان تنضم الى اتحاد فيدرالي او كونفيدرالي لتصبح متضامنة بما يكفي لمنع الاعتداءات الخارجية عليها ،او لمنع الحروب العدوانية او الاستباقية فيما بينها .

٢- تعزيز الرفاهية الاقتصادية عن طريق ازالة الحواجز الكمركية امام التجارة من خلال التوقيع على اتفاقات تجارية مشتركة بين الوحدات الفيدرالية والحفاظ عليها ، او ان تصبح الدولة الاتحادية ممثلا عالميا كبيرا للتأثير في انظمة التجارة العالمية .

٣- حماية الافراد من الاستبداد السياسي عن طريق تقييد سيادة الدولة ، وتركيز بعض الصلاحيات لدى المركز من خلال تكليف المركز بالتدخل بين الوحدات الفيدرالية ، ويمكن للتنظيمات الفيدرالية حماية حقوق الانسان للأقليات ضد سلطات الوحدة الفيدرالية العضو لأن اساءة استخدام المركز لصلاحياته تكون اقل احتمالا .

٤- تعزيز التأثير السياسي للحكومات ذات السيادة سابقا من خلال وسائل عدة منها تسهيل التنسيق ، واعطاء الوحدات الفيدرالية نفوذا او حتى حق الفيتو وصنع السياسة بدلا من البقاء كمنفذين او مستلمين للسياسة خاصة بالنسبة للدول الصغيرة .

٥- تمثل الاتحادات الفيدرالية الشكل المناسب للمنظمات المتداخلة مثلا في المفاهيم الدستورية للنظام السياسي والاجتماعي قد يعزز الاتحاد الفيدرالي التعاون او العدالة او القيم الاخرى بين وداخل الوحدات الفيدرالية وكذلك بين وداخل عناصرها الاساسية من خلال مراقبة او تشريع او تنفيذ او تمويل الاتفاقيات او حقوق الانسان او الحصانة من التدخل او التنمية ، فكل وحدة كبرى مسؤولة عن تسهيل ازدهار الوحدات الاعضاء ، وتأمين سلع مشتركة بعيدة عن تناولهم دون سلطة مشتركة .

٦- حماية االوحدات الفيدرالية من تسلط السلطات المركزية عن طريق تأمين الحصانة وعدم التسلط على الاقليات او الدول ، فالاختصاص الدستوري للسلطات الذي تحصل عليه الوحدات الفيدرالية يحمي الافراد من المركز ، بينما تشكل التنظيمات المتداخلة تأثيرا على القرارات المركزية عبر هيئات الوحدات الفيدرالية والذي يمكنها اي الاعضاء التحقق من السلطة المركزية ومنع اتخاذ اجراءات غير ملائمة تخالف ارادة الاقليات ، اذ ان الديمقراطية الكبرى يجب عليها اما التضحية بالحكم الذاتي من اجل الوحدة او المحافظة على الوحدة من خلال الفيدرالية ،فالتعايش بين عدة قوميات في نفس الدولة هو اختبار وافضل حماية لحريتها .

٧- قدرة الاتحاد الفيدرالي على استيعاب الاقليات القومية التي تطمح الى تقرير المصير والحفاظ على لغتها وثقافتها ودينها ، لذا سيكون الحكم الذاتي والحصانة هما افضل من النزاعات السياسية التي تنجم عن محاولة هذه الجماعات للأنفصال .

٨- زيادة فرص مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات العامة .

٩- تحمي التنظيمات الفيدرالية مجموعة الافراد الذين لديهم قيم او امتيازات مشتركة وتعزيز القابلية للتنقل ، ومن ثم تجميع الافراد ذوي الامتيازات المماثلة اقليميا ، فقد يعزز الحكم الذاتي للوحدة العضو التنافسية بالنسبة للأفراد الذين يتمتعون بالحرية في التقل بحيث يتم ايجاد الخيارات الافضل لهم ، وقد يؤدي هذا التنقل للأفراد ذوي التفكير المماثل داخل الوحدات الاعضاء الى زيادة منافع الحكم الذاتي المحلي[٢٠] .

١٠- اداة تحسن تقديم االخدمات ، وضمان اتخاذ القرار على انسب مستوى ، وتقي من التمركز الزائد للسلطة، وخلق مزيدا من فرص المشاركة الديمقراطية ، مع تجنب التمركز الزائد وخلق المزيد من فرص المشاركة السياسية[٢١] .

الخاتمة

ان الفيدرالية بوصفها تنظيم سياسي تستلزم في الاساس وجود دستور فيدرالي يعالج قضايا مهمة ابرزها توزيع السلطات وضمان سلامة الوحدات المكونة للأتحاد الفيدرالي ، وحماية الاقليات الموجودة في الاتحاد وضمان حقوقها ، واشاعة ثقافة سياسية تقوم على احترام هذا الدستور والاعتراف بسموه وسيادته على ما دونه من دساتير محلية وقوانين داخلية مع ضرورة توفر عنصر المرونة في هذا الدستور كي يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية .

ان المخاوف المتعاظمة من كون الفيدرالية في احد اوجهها تعني تفكيك للدولة القائمة انطلاقا من كون الاقاليم تمتلك نوع من الاستقلال الذاتي في ادارة شؤونها مما قد يدفعها مستقبلا الى طلب الانفصال عن الدولة الأم بعد توافر الظروف المهيأة لذلك هي مخاوف مبالغ فيها بعض الشيء نظرا لأن الدستور الاتحادي والهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تتشكل استنادا الى هذا الدستور تغطي بأختصاصاتها جميع انحاء الدولة ، اما الأقاليم فتمارس سلطاتها وأختصاصاتها في أطار الحدود المرسومة لها في الدستور الأتحادي والأقليمي ، وهذه الآليات بحد ذاتها تضمن

فيما لو تم تطبيقها بصورة سليمة وحدة الدولة أستنادا الى مبدأي المشاركة والأستقلال .

الكلمات المفتاحية :

الفيدرالية ، ادارة التنوع ، الحكم المركزي والمحلي .

:Keywords

Federalism , diversity management, central and local .governance

الهوامش

١) م.م كاروان اورحمان اسماعيل ، التنظيم الدستوري لصلاحيات الاقاليم في الدولة الفيدرالية : دراسة مقارنة ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، حزيران ٢٠١٧ ، ص ٢١٧ .

٢) عبد المنعم احمد ابو طبيخ ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية : دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، بدون سنة ، ص ١٤ .

٣ م.م كاروان اورحمان اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١٧-٢١٨ .(

٤) رونالد ل . واتس ، الانظمة الفيدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، اوتاوا – كندا ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ، ٢٠٠٦ ،ص ٩ .

٥) المؤسسة الدولية للفيدرالية والانتخابات ، الفيدرالية ، ايار /مايو ٢٠١٥ ، ص ١ .

٦) رونالد ل . واتس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

٧) د. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، بغداد وبيروت ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ ، ص ٨٠ .

٨) عبد المنعم احمد ابو طبيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧-١٨.

٩) رونالد ل . واتس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

١٠) نيكول توبرفين ، الفيدرالية ووساطة السلام ، زيوريخ ، مؤسسة سويس بيس ومركز الدراسات الامنية التابع للمعهد الفيدرالي للتكنولوجبا ، يناير ٢٠٠٩، ص ص ١-٢ .

١١) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

١٢) كاروان اورحمان اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١٩-٢٢٠ .

١٣) د. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، بلا دار نشر ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٦-٨٨ .

١٤) نبيه محمد ، الجهوية المتقدمة بين اللامركزية واللاتمركز : الجانب القانوني والمحاسبي ، مؤسسة كونراد اديناور ، ٢٠١٩، ص ص ٤٩-٥٠ .

١٥) د. سعاد الشرقاوي ، مصدرسبق ذكره ، ص ٨٨

١٦) كاروان اورحمان اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٠ .

١٧) كاروان اورحمان اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

١٨) نيكول توبرفين ، الفيدرالية ووساطة السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

١٩)) نيكول توبرفين ، الفيدرالية ووساطة

السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

٢٠) موسـوعة ستانفورد للفلسـفة ، الفيدرالية ، ترجمة احمـد بيومي محمد ، ٢٠١٧، بلا مدينة . ص ص ١٢-١٤ .

٢١)) المؤسسة الدولية للفيدرالية والانتخابات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .

الملخص

دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني الفيدرالية :

تعد الفيدرالية التي اصبحت احد اشـكال الحكم المعروفـة عالميـا عمليـة ديناميـة ومتطـورة ومتجددة لكنها في الوقت ذاته خاضعة لظروف البلدان التي تطبق فيها ، وهي تستلزم الاعتراف بالتنوع الموجود في الدولة قوميا ودينيا ومناطقيا واقليميا ، ووضع السياسات الملائمة لأدارة هذا التنوع بشـكل متسـاو وعادل فـي الاجراءات والسياسـات وتوزيـع المـوارد ، والجمـع بين الوحدة والتعددية، واسـتيعاب الهويات المميزة والحفـاظ عليهـا ، وبنـاء مؤسسـات مركزية ومحلية راسخة وقوية .

ويمكن وصف الفيدرالية بكونها آلية دسـتورية لتوزيـع السـلطة بين مختلف مسـتويات الحكم المختلفة بحيـث تتمتع الوحدات الاتحادية بحكم ذاتي حقيقـي ومضمون دسـتوريا في مجالات سياسية معينة، وتشارك في السلطة وفق قواعد متفق عليها في مجالات سياسـية أخرى ، وهذا يسـمح للفيدرالية بالجمع بيـن حكم ذاتي جزئي وحكم مشترك جزئي .

Abstract

Federalism: A study in the concept - characteristics and causes of federal adoption . Federalism, which has become one of the internationally known forms of government, is a dynamic, evolving and renewable process, but at the same time it is subject to the conditions of the countries in which it is applied, and it requires the recognition of the diversity that exists in the state nationally, religiously, regionally and regionally, and the development of appropriate policies to manage this diversity equally and fairly in procedures, policies and distribution of resources, combining unity and pluralism, accommodating and preserving distinct identities, and building central institutions. And .well-established and strong locality

Federalism can be described as a constitutional mechanism for the distribution of power between the different levels of government so that federal units enjoy real and constitutionally guaranteed autonomy in certain political areas, and share power according to agreed rules in other political areas, and this allows the Federalism to combine partial autonomy and partial joint rule